الخطوة السابعة: الرصد والتقييم وبناء القدرات

يجب إدماج المساعدة النقدية والقسائم في خطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم (مثلًا: الإطار المنطقي لبرنامج التمويل القائم على التنبّؤ وبروتوكول

الإجراءات المبكرة وخطّة الرصد والتقييم) والحرص على جمع البيانات المتعلّقة بأثر المساعدة النقدية والقسائم والإجراءات المبكرة وتحليلها.

ويعتبر الحفاظ على الأنظمة والعمليات والأدوات وتحديثها عاملًا أساسيًا، لأن بروتوكول العمل المبكر قد يبقى ساريًا لمدة 5 سنوات بدون أي تفعيل. لذلك ينبغي تكرار بعض المعلومات والعمليات والتدريبات بشكل منتظم للتأكد من التأهّب التشغيلي للجمعيات الوطنية واستعدادها لتقديم المساعدة النقدية والقسائم في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة. فقد تتغير الأسواق ويتغير مقدمو الخدمات المالية بسرعة في بعض الأحيان، ممّا قد يؤدّي إلى تغييرات في قيمة المنح النقدية أو في آليات التسليم، مثل اعتماد التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول إذا باتت هذه الوسيلة معمّمة في المناطق المستهدفة.

الاعتبارات الرئيسية

- وضع خطّة وميزانية لتحديث التقييمات الأساسية (المتعلّقة بالمجتمع والأسواق ومقدّمي الخدمات المالية) بشكل سنوي أو بعد كلّ تغيير كبير يطرأ على السياق.
- إجراء تحديثات منتظمة للتقييمات (المتعلّقة بالمجتمع والأسواق ومقدّمي الخدمات المالية والقدرات) لإجراء التغييرات اللازمة بتدخّلات الإجراءات المبكرة.
- التأكد من توفّر نظام رصد للأسواق للتفقّد الدوري (كل 4 أشهر أو حسب الموسم) للتغييرات ذات الصلة في الأسواق (القدرة على الوصول أو الأسعار أو توافر السلع أو جوتها).
- تحديث قيمة التحويلات النقدية بناءً على نتائج تقييمات/رصد الأسواق لضمان كفاية المبالغ لتحقيق أهداف الإجراءات المبكرة. والتأكّد من أنّ خطة بروتوكول العمل المبكر والميزانية تشتمل على صندوق للطوارئ يسمح بإجراء التعديلات المحتملة.
- إجراء عمليات محاكاة في الوقت الحقيقي بشكل سنوي أو كل سنتين على الأقل واستكمالها بعمليات محاكاة نظرية لضمان استمرارية العملية.
- تكييف خطط وأنظمة وأدوات تقديم المساعدات النقدية والقسائم في إطار الإجراءات المبكرة وتحسينها بالاستناد إلى الدروس المستفادة.
- التخطيط لإخضاع موظّفي الجمعيات الوطنية والمتطوّعين الجدد لتدريبات على تقديم المساعدات النقدية والقسائم وإجراء تقييمات للأسواق وإقامة روابط عند الاقتضاء مع مبادرات التأهب النقدي القائمة في البلد.
- المشاركة عند الاقتضاء في مبادرات الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات واستكشاف الروابط المحتملة والعمل عليها.
- تحديث الاتفاقات أو العقود الإطارية مع مقدّمي الخدمات عند الحاجة، خاصة عندما يمكن إدماج آليات تسليم جديدة. وتحديث الأدوار والشروط الواردة في الاتفاقية الإطارية أو مذكرة التفاهم القائمة مع مقدمي الخدمات المالية/التجار عند الحاجة.

يجب التأكد من تخصيص ميزانيات كافية لعمليات المحاكاة المقرّرة ولخطّة العمل الخاصّة بالتأهّب لبرامج التحويلات النقدية و/أو لميزانية خطط الطوارئ وفحص جميع الأنظمة المتعلقة بالتفعيل وتحديثها سنويًا.

وينبغي إدماج الخبرات المستفادة من عمليات الرصد والتقييم في مرحلة ما بعد التفعيل من اجل مراعاة الاعتبارات الجديدة ضمن الإطار المنطقي لبروتوكول العمل المبكر.